الأمم المتحدة S/PV.5963

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩٦٣**

الأربعاء، ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غرولس	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بنما	السيد أرياس
	بوركينا فاسو	السيد تيندريبيوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد مبارك
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد لي كيشين
	فرنسا	السيد رينيه
	فييت نام	السيد لو لونغ مينه
	كرواتيا	السيد سكراجيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-46695 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد باسكو (تكلم بالانكليزية): تتضمن فترة الإبلاغ هذه عددا من التطورات الهامة في المنطقة. ففي ٣٠ تموز/يوليه أعلن رئيس الوزراء أوليرت عن أنه لن يسعى إلى عملية إعادة انتخابه كقائد لحزب كاديما في الانتخابات المقررة في ١٧ أيلول/سبتمبر ولذلك سيستقيل من منصب رئيس الوزراء. ويتوقع السيد أوليرت أن يظل في منصبه إلى أن يشكل الرئيس الجديد للحزب الحكومة الجديدة .

وعلى الرغم من ذلك التطور لا تزال المفاوضات مستمرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين وكذلك المحادثات غير المباشرة مع سورية. وهناك زيادة في العنف الداخلي الفلسطيني حيث أن حماس قد قامت بعمل لإحكام قبضتها على قطاع غزة. وإن وقف إطلاق النار الهش بين حماس وإسرائيل لا يزال مستمرا، غير أن الحالة على الأرض في الضفة الغربية والقدس الشرقية لا تزال تبعث على القلق.

إن المفاوضات مع الفلسطينيين بوصفها جزءا من عملية أنابوليس مستمرة على الصعيد السياسي والفني. وفي ٦ آب/أغسطس اجتمع مرة أخرى رئيس الوزراء أوليرت مع الرئيس عباس. ويبدو أن الفجوات بين مواقف الأحزاب لا تزال قائمة، وهنا أكرر نداء الأمين العام بضرورة المضي قدما لتحقيق تقدم حقيقي لتجاوز الخلافات بغية تحقيق الهدف المتمثل في التوصل إلى اتفاق بنهاية هذا العام على الرغم من القيود السياسية.

وخلال فترة الإبلاغ هذه، كان هناك زيادة كبيرة في العنف الداخلي الفلسطيني مما أسهم في مقتل ما مجموعه ٤٣ فلسطينيا وجرح ٣٦٦ آخرين. وبتاريخ ١١ تموز/يوليه توفي في القدس الشرقية جندي إسرائيلي متأثرا بجراحه، وأبلغ عن جرح تسعة إسرائيليين.

إن ازدياد العنف الداخلي الفلسطيني نشأ من حادث وقع بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه عندما قُتل خمسة أعضاء من حماس وطفل في حادث انفجار على الشاطئ في غزة. وقد ادعت حماس أن عشيرة هليس التي تنتمي إلى منظمة فتح هي التي قامت بإيواء الفاعلين، وهاجمت معقل العشيرة في شرقي مدينة غزة، آخر معاقل الوجود العسكري لفتح في قطاع غزة. إن العنف الذي تلى ذلك أدى إلى مقتل عشرة أفراد من عائلة هليس وقد فر عشرات الأعضاء من العشيرة إلى الضفة الغربية عن طريق إسرائيل. وقد عملت حماس على احتجاز أسرة هليس مع عشرات من النشاطين الآخرين من منظمة فتح وكانت هناك مزاعم عن قيام حماس بارتكاب أعمال تعذيب بحق المحتجزين.

وفي أعقاب تفجير ٢٥ تموز/يوليه، بدأت حماس بحملة منظمة جيدا لبسط كامل سيطرتها على قطاع غزة. فقد قامت قوات حماس بالإغارة عن ٢٠٠ منظمة قائمة في المجتمع في غزة وإغلاقها. وإغلاق تلك المنظمات عرقل من أنشطتها التي تشمل آلاف من المنتفعين حيث أن ٢٣ من المؤسسات تدعمها وكالات الأمم المتحدة. وأعيد فتح أكثر من ثماني منظمات في أعقاب دراسة حماس لعملياتها. وقد فرضت حماس أيضا سيطرتها على آخر ما تبقى من مؤسسات السلطة الفلسطينية داخل قطاع غزة وخاصة الحكومية منها التي اعترفت حماس بها في السابق بوصفها هياكل شرعية للسلطة الفلسطينية والتي ما برحت تابعة للرئيس عباس. وقد احتجزت حماس ثلاثة محافظين ولا يزال محافظان منهم قيد السجن. وهذه الأعمال تؤثر بشدة على آفاق إعادة توحيد الفلسطينيين داخل إطار السلطة الفلسطينية الشرعية. وكذلك نشعر بالقلق إزاء العواقب المحتملة لعمليات الأمم المتحدة في غزة.

وردا على أعمال حماس في غزة اعتقلت قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية عشرات الناشطين من حماس ومعظمهم أطلق سراحه فيما بعد بناء على أوامر الرئيس عباس. وقد أغلقت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية عددا من المؤسسات المرتبطة بحماس في الضفة الغربية. وينبغي لحماس والسلطة الفلسطينية أن تطلقا سراح المعتقلين الذين احتجزوا نتيجة للعنف الأخير. وهذا يمثل الخطوة الأولى في عملية تفضي إلى المصالحة وإعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت لواء السلطة الفلسطينية التي لا يزال الأمين العام ملتزما بها.

إن الوساطة المصرية لوقف إطلاق النار الذي بدأ سريان مفعوله في ١٩ حزيران/يونيه لا يزال قائما بشكل واسع، ولكنه هش. لقد أطلق من قطاع غزة عشر قذائف وقذيفة مورتر إلى داخل إسرائيل من دون أن تسبب في أي إصابات. وخلال هذه الفترة لم يتم الإبلاغ عن أي هجمات جوية أو شن غارات من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية، على الرغم من أن طفلا فلسطينيا جرحته قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في عملية إطلاق نار بالقرب من الحدود. وقد قُتل ٣٤ فلسطينيا آخر نتيجة انهيار أنفاق على طول الحدود بين مصر وغزة. فقد أغلق أكثر من ٢٥ نفقا نتيجة الجهود المصرية لمنع التهريب.

إن المحادثات من أجل إطلاق سراح الأسير الإسرائيلي جلعيد شاليت قد تعرقلت. ولم يسمح حتى الآن للجنة الصليب الأحمر الدولية بالوصول إليه بعد سنتين من الأسر. ونرحب بالقرار الإسرائيلي بتاريخ ١٧ آب/أغسطس بإطلاق سراح نحو ٢٠٠ سجين فلسطيني كبادرة حسن نية نحو الرئيس عباس.

وفي الضفة الغربية قُتل طفلان فلسطينيان وجُرح ١٨٥ شخصا من بينهم ٤٧ طفلا خلال فترة الإبلاغ، والطفلان قتلا نتيجة إطلاق النار عليهما من قوات الدفاع الإسرائيلية باستخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين الفلسطينيين في قرية نعلين. وكانت هناك زيادة في العنف من جانب المستوطنين خلال فترة الإبلاغ، بما في ذلك على الأقل شن ٣٤ هجوما من جانب المستوطنين على الفلسطينيين، نجم عنها جرح ٣٥ شخصا، بما فيهم تسعة أطفال، ولحقت أضرارا كبيرة بالممتلكات، بما في ذلك محاولة إضرام النار في مسجد الرأس في الخليل بتاريخ ١٣ آب/أغسطس.

وما برح نشاط المستوطنين مستمرا عبر الضفة الغربية وخاصة في القدس الشرقية. فبتاريخ ٢٤ تموز/يوليه أعطت الموافقة على بناء ٢٠ وحدة سكنية دائمة في إشكولوت في الضفة الغربية، خارج نطاق أي مستوطنة قائمة. ونشعر بالقلق أيضا إزاء الأنباء عن وجود بيوت مقطورة في مستوطنة مايغرون ويجب إخلائها مقابل بناء

وحدات سكنية دائمة في المستوطنات المجاورة. وكذلك خلال فترة الإبلاغ هذه أعلن عن عطاءات لبناء ٤٠٠ وحدة سكنية استيطانية في القدس الشرقية. وقد ذكر الأمين العام مرارا وتكرارا أن النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، يتناقض مع اتفاقية جنيف الرابعة والتزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق وعملية انابوليس.

في ١٠ آب/أغسطس، جرى إعادة فتح نقطتي تفتيش رئيسيتين في الضفة الغربية أمام حركة المرور الفلسطيني، مما يفضي إلى تحسن كبير في الوصول إلى تلك المناطق، ولكن العدد الإجمالي للإغلاقات خلال فترة الإبلاغ لا يزال على حاله أي هناك ٦٠٨ حواجز إغلاق، وفي حين أزيل البعض منها في السابق أعيد وضع العقبات. أن المعدل الأسبوعي من نقاط التفتيش المتحركة يصل إلى ٨٠ نقطة. وما برح إنشاء حاجز حول القدس الشرقية وداخل الضفة الغربية يحيد عن الخط الأخضر ويتناقض مع فتوى محكمة العدل الدولية.

وتواجه السلطة الفلسطينية عجزا في الميزانية يبلغ ٤٠٠ مليون دولار تقريبا من تشرين الأول/أكتوبر حتى نهاية العام، مما يعني أن رواتب العاملين في السلطة الفلسطينية قد لا تدفع اعتبارا من نهاية أيلول/سبتمبر. ومرة أخرى نحض المانحين على الوفاء بالتعهدات القائمة وتوجيه المساعدة الخارجية إلى دعم الميزانية. والأداء المالي للسلطة الفلسطينية يواصل التحسن، وقد اتخذت تدابير لتعزيز قدرة الوزارات على إعداد ميزانية عام ٢٠٠٩ في إطار نفقات متوسط الأجل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.

إن تنفيذ رزمة ممثل اللجنة الرباعية توني بلير في أيار/مايو ٢٠٠٨ قد سارت قدما خلال فترة الإبلاغ. وقد تم التخفيف من عقبات معينة أمام الحركة وبتاريخ ٢٨ تموز/يوليه تم توقيع عقد يتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية يمكّن من تشغيل خطوط هواتف نقالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا العقد كان جزءا هاما من الصفقة التي تستهدف تحريك النمو الاقتصادي. ولكن لتحقيق أثر اقتصادي له مغزاه يتعين تنفيذ جميع التدابير المعلقة بسرعة وكما تم التفاوض عليها أصلا.

وفي حين أن عدد الشاحنات التي تدخل غزة خلال فترة الإبلاغ هذه قد زاد إلى أكثر من ٧٥ في المائة بالمقارنة مع الفترة السابقة، فهذا لا يمثل سوى ٥٤ في المائة مما كان عليه الحال في أيار/مايو ٢٠٠٧. ومعظم السلع الأساسية ابتداء من القرطاسية حتى قطع الغيار الميكانيكية لا تزال غير كافية. وأكثر من اثنين وأربعين في المائة من الواردات كان من الحصى، بينما مواد البناء التكميلية الضرورية مثل الاسمنت والحديد والقضبان والمواد الخاصة بالأرضيات إلخ لا يزال توفرها متدنيا، ومن الجدير بالذكر أن خمسة وتسعين في المائة من المصانع المحلية في غزة لا تزال مغلقة.

وهناك نقص شديد في الوقود في قطاع غزة مما يترك أثرا على الزراعة حيث أن المزارعين غير قادرين على تشغيل مضخات المياه للري. وعدم توفر الوقود وقطع الغيار يعني أن هناك تقريبا ٨٤ ٠٠٠ لتر من المجاري المعالجة جزئيا يتعين طرحها في البحر الأبيض المتوسط كل يوم. ولا يزال انقطاع التيار الكهربائي يحدث لفترة من أربع إلى خمس ساعات في اليوم في جميع أرجاء غزة.

إن الحياة الاقتصادية العادية واليومية في جميع أرجاء غزة في منتهى الصعوبة نتيجة نقص البترول وما يقابله من نقص في المواصلات وفوائد وقف إطلاق النار لم تُترجم حتى الآن إلى تحسن ملموس في الأحوال المعيشية للسكان في غزة.

وإلحاقا إلى مناقشات الأمين العام مع رئيس الوزراء أولمرت في باريس في الشهر الماضي فيما يتعلق بوقف

مشاريع الأمم المتحدة في غزة، تنظر السلطات الإسرائيلية بإيجابية في استيراد كميات إضافية من مواد البناء لمشاريع الأمم المتحدة ذات الأولوية مع التركيز على بناء المساكن والمدارس والمياه والصرف الصحي. ونرحب بالتحرك في هذا الصدد ونأمل في الاستئناف المبكر لجميع مشاريع الأمم المتحدة المعلقة في غزة.

بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه عقدت جولة محادثات أخرى غير مباشرة بين الجانب السوري والجانب الإسرائيلي تحت رعاية تركيا. وهناك جولة أخرى من المحادثات مقررة هذا الشهر ولكن لم تعقد في أعقاب إعلان رئيس الوزراء أولميرت عن قراره بعدم الاشتراك في الانتخابات الأولية لحزب كاديما. أما الحالة في الجولان السوري المحتلة فلا تزال هادئة خلال فترة الإبلاغ مع وقوع حادث تسلل بتاريخ ١٤ آب/أغسطس قام به سوري وأصيب بجراح طفيفة من جانب قوات الدفاع الإسرائيلي. ولا يزال النشاط الاستيطاني في مرتفعات الجولان مستمرا.

وأرجو أن أنتقل الآن إلى لبنان. لقد اتسم الشهر الماضي بتطورات سياسية إيجابية، غير أن الشواغل الأمنية لا تزال مستمرة. فبعد عدة أسابيع من المناقشة بين أعضاء حكومة الوحدة الوطنية تمت الموافقة على إعلان مجلس الوزراء وقُدم إلى البرلمان. وشهدت الجلسة البرلمانية التي تلت خلافات في الرأي بشأن بعض العناصر في الإعلان الوزاري المقترح، بما في ذلك دور أسلحة حزب الله. وبتاريخ ١٢ آب/أغسطس حظي الإعلان بالثقة في البرلمان إذ حصل على أغلبية ساحقة من جانب أعضاء البرلمان. وهذا التصويت يمثل معلما جديدا وهاما في تنفيذ اتفاق الدوحة. ونرحب باعتزام البدء بالحوار الوطني الذي يقوده رئيس الجمهورية كما أشير إلى ذلك في الإعلان الوزاري وفي توطيد دعائم سيادة دولة لبنان واستقراره وأمنه. وتتطلع الأمم المتحدة قدما إلى العمل عن كثب مع الحكومة الجديدة للوفاء بهذه الأهداف والتزامات لبنان بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

بتاريخ ١٣ آب/أغسطس اجتمع الرئيسان سليمان والأسد في دمشق في أول اجتماع قمة لهما منذ انتخاب الرئيس اللبناني في أيار/مايو. ومن بين الالتزامات الأخرى أن رئيسي الدولتين وافقا على إقامة علاقات دبلوماسية وإعادة تنشيط اللجنة المشتركة المنوط بها ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين والقيام بعمل مشترك للتصدي لأنشطة التهريب عبر الحدود. وقد رحب الأمين العام بتلك القرارات البناءة وشجع الطرفين على البدء بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في أسرع وقت ممكن.

إن التطورات الإيجابية قد طمستها الأحداث الأمنية التي لا تزال تجري في مدينة طرابلس الواقعة في الشمال. بتاريخ ١٣ آب/أغسطس وقبل ساعات من انعقاد مؤتمر دمشق تم تفجير جهاز تفجير مرتجل في موقف للحافلات كثيرا ما يستخدمه جنود الجيش اللبناني في طرابلس. ونجم عن الحادث مقتل خمسة عشر شخصا في التفجير، بما فيهم ١٠ جنود. لقد أدان الأمين العام ومجلس الأمن بشدة ذلك الهجوم الوحشي. ونرحب بالخطوات التي تتخذها الحكومة اللبنانية لاحتواء العنف في طرابلس ومعالجة الأسباب الجذرية للحالة.

وخلال الفترة التي تلت آخر جلسة لمجلس الأمن فإن منطقة عمليات قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لا تزال هادئة بصورة عامة. وواصلت قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك والقوات المسلحة اللبنانية تنسيق أنشطة العمليات في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني، وفقا لمسؤولياتهما بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وما زالت قوة الأمم المتحدة تسجل انتهاكات إسرائيلية جوية، ظلت تحدث يوميا تقريبا.

وستجتمع المجموعة الرباعية في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وسيعقب ذلك إفطار يستضيفه الأمين العام مع الشركاء العرب، وكذلك اجتماع للجنة الاتصال المخصصة. وستمكننا تلك المناسبات من تقييم التقدم الذي أحرز والثغرات الباقية لتسد، فضلا عن المساعدة العاجلة في تنفيذ تعهدات المانحين لمواجهة أزمة الميزانية الفلسطينية الماثلة.

ولا يزال الأمين العام ملتزما بالعمل على تحقيق سلام إقليمي عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٧٩ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى المشاورات غير الرسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.